نريده رئيساً ..لا راقصاً مع الثعابين

عبدالعزيز الهياجم

• الحصبة، السبعين، مذبح، الستين، أسماء تحولت من عناوين لتقسيم إداري وجغرافي داخل العاصمة صنعاء، إلى دلالات مراكز ثقل سياسي وتوازن قوى الرعب في مقابل «قوة ناعمة» لمرشح توافقي يستند بعد الله ودعاء الجماهير الى ضمانات القوى الاقليمية والدولية الداعمة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

• وهذه التسميات والتقسيمات تذكرنا بما هو قائم في العاصمة اللبنانية بيروت , حيث «قريطم» عنوان للقوة السنية الأبرز ممثلة بآل الحريري، و«حارة حريك» رمز لحزب الله والسيد حسن نصر الله وصولجان سلاح المقاومة ، و«الرابية» مقر الزعيم المسيحي الأقوى العماد ميشيل عون، و«عين التينة» حركة أمل بزعامة نبيه بري ، «كسروان» مقر حزب الكتائب برئاسة أمين الجميل ، و«المختارة» مقر الزعيم الدرزي وليد جنبلاط ، وقبل ذلك«بعبدا» قصر الرئيس ، و«بكركي» مقر المرجعية المسيحية حيث يقيم البطريرك الماروني.

أعود الى صنعاء مجدداً مستشهداً بما يطبخ وفقاً للدعاية الانتخابية ،،فعلى واجهة «دارة» الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بحي الحصبة بالعاصمة يرتسم منذ أيام علم وطني ضخم في طوله وعرضه ومرصع بثلاث صور كبيرة لنائب الرئيس مكتوب عليها «نعم لمرشح التوافق الوطني عبدربه منصور هادي».

وفي شوارع وأحياء عديدة في منطقتي السبعين وحدة خصصت الهيئة الوطنية للتوعية التي يرأسها العميد طارق محمد عبدالله صالح لوحات إعلانية ضخمة تحمل صور «هادي» ومكتوباً عليها «من أجل اليمن ، نعم للمشير الركن عبدربه منصور هادي ، المرشح التوافقي للانتخابات الرئاسية المبكرة».

وفي منطقة مذبح والشوارع والأحياء القريبة من الفرقة الأولى مدرع التي يقودها اللواء علي محسن الأحمر، أيضاً تبرز صور عبد ربه منصور هادي ممهورة بعبارة «نعم لعبد ربه منصور هادي المرشح التوافقي للانتخابات الرئاسية»، وبقراءة للمشهد الراهن نجد أنه في مقابل الآمال العريضة والطموحات التي لا سقف لها بالنسبة للبسطاء الذين يعولون على المرشح التوافقي الكثير ، فإن الكبار أو بالأصح «الثعابين» هناك حقيقة لا يمكنهم مغالطتنا بغيرها هي أنهم ينتظرون «راقصاً جديداً» بدلاً عن الراقص الملدوغ.

فالدعاية المترامية الأطراف على منزل الشيخ الأحمر تعني ضمناً «إياك أعني وافهمي يا جارة» وهي بامتياز رسالة تحدٍ وتشفٍ بـ«النظام»، منزل دمرته قذائف قوات النظام لكنه بتلك الدعاية لعبد ربه منصور هادي يؤكد مجدداً أنه صانع الرؤساء وخالعهم , يتمنى أولاد الشيخ الأحمر أن يشاهد علي عبدالله صالح المتواجد حالياً في امريكا صورة لبيت الشيخ وهو يحتضن صور هادي ، يتمنون لو أنه شاهد المنظر وعاد بالذاكرة الى ما قبل 33عاماً حين شكلت حاشد قطاره الى السلطة ليكون هو واجهتها في الحكم قبل أن يحاول الخلاص من ذلك الزواج الكاثوليكي ويدفع ثمناً باهظاً، واذا كان بيت الشيخ قد احتضن من قبل صور الرئيس الحمدي ثم إسقطها واحتضن صور علي عبدالله صالح طويلاً، فإن التحدي الأكبر أمام الرئيس القادم عبدربه منصورهادي هو كيف يستطيع الحيلولة دون أن تسقط صورته من منزل الشيخ الأحمر.

أما بالنسبة للوحات الدعائية المرابطة في السبعين وحدة والتي تعود للهيئة الوطنية للتوعية التي يرأسها العميد طارق محمد عبدالله صالح ، وتحمل عنوان «من أجل اليمن ، نعم للمشير الركن عبدربه منصورهادي» فهي أيضاً تحمل دلالات عميقة وهامة تختزل مفهوم «التوافقي» في شخصية «مشير جديد» مطلوب منه أن يرد الجميل لصالح من خلال الإبقاء على نفوذ المقربين منه واستمرارهم في الواجهة، وطبعاً أي استمرار لنفوذ وحضور عائلة صالح في المشهد الانتقالي يعني في المقابل استمرار نفوذ وحضور اللواء علي محسن الأحمر ، واستمرار نفوذ وحضور أولاد الشيخ الأحمر.

وبإضافة تحديات الحراك الجنوبي والحركة الحوثية ومطالب الشباب ورغبات القوى الحالمة بدولة مدنية، فإن الرئيس الجديد أمام تحديات بالجملة وأمام تجربتين مؤلمتين ، إما أن ينهج هادي نهج الرئيس الحمدي الذي تصادم مع مراكز القوى فلدغته الثعابين عاجلاً، وإما أن ينتهج أسلوب الرئيس صالح الذي حاول ترويض الثعابين والطبخ على نار هادئة فكان أن جعل من مراكز القوى دويلات داخل الدولة ،،وفي نهاية المطاف لدغته الثعابين آجلاً.

حال الاقتصاد بعد عام من الثورة !

احمد سعيد الدهي

الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي ريف صغير ، من السهل أن يتأثر بالصدمات الداخلية والخارجية . كونه اقتصادا غير مؤسسي غير إنتاجي ضعيف الخدمات والبنية الأساسية ، مكشوف الحماية منهك القوى مصادر الموارد.

وان كنا نعد ثورات التصحيح والتغيير والانتقال والتحول من الثورات الاجتماعية الضرورية حتما غايتها تجاوز حالات الركود التقليد والجمود والرتابة والتخلف والاستبداد، عندئذ يكون لها مهر وثمن وتكلفة واستحقاق، مقدم على أي اعتبارات لحسابات الخسائر والأضرار العابرة المؤقتة . اذ سرعان ما تتمكن الثورة من تجاوز حال الواقع البائس المنحط، والتفوق على فعل الضرر العابر والتعويق الجاري ، وتعويض كلفة الفرصة البديلة بمقادير أعظم بما لا يقاس مقابل اكتساب الحرية واستعادة الكرامة ، وإطلاق اسر حركة الحياة والنهوض.

دعونا ننظر حال الاقتصاد اليوم بعد عام من الثورة في بعديه الإنتاجي والمالي . ونتناول حالته على نحو عام وموجز .وسنركز في هذه التناولة العابرة على القطاع المالي بصورة اكبر، وبالذات المالية العامة (للدولة مجازاً) لنرى ونقدر ما وقع عليه من ضرر وخسائر مادية كمية فقط، وهل هي خسائر ضخمة فعلا ، قابلة للاسترداد والتعويض على فرض قاعدة الفرصة البديلة ؟ وهل نجمت تلك الخسائر العينية عن الثورة أصالة وتجريداً، أم ساهمت مقاومة السلطة للأحداث بدور مشهود ضاعف من حجم تلك الإضرار.

لقد تأثرت مختلف القطاعات الاقتصادية وفروعها بفعل مقاومة السلطة للثورة ، ومنها قطع الخدمات من كهرباء ومياه ووقود وتقليص حركة النقل والاستيراد. ونهب الموارد والأصول . وذلك فعل عكسي طبيعي مارسته قوى الثورة المضادة وعلى صدرها تقف السلطة تجاه ثورة شبابية سلمية بمعنى الكلمة. إذن هي السلطة من قاوم الثورة ووقف ضدها وحاول كسرها وإفشالها ، مدفوعة بمصالحها الضخمة، وحماية لبقائها غير المشروع. مستخدمة أقصى آيات القوة الغاشمة المفرطة في فرض إرادتها وتثبيت هيمنتها . وبذلك كانت هي السبب والمتسبب في تلك الخسائر المادية والمالية ومن ثمة مضاعفة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تقدر اقتصاديا بين (4) و (5) مليارات دولار . وليس كما ذهب البعض مغاليا في التقدير. إذ تركزت معظم إضرارها على ساحات أمانة صنعاء وتعز ، وطالت البنية التحتية والعقارية . فضلا عن خسائر قطع الخدمات العامة .وهي في كل الأحوال والحسابات الاقتصادية والسياسية خسائر صغيرة، قياسا بما تحمله الثورة من ولادة يمن ديمقراطي حر جديد .حتى مثل هذه الخسائر الضحلة كان يمكن تعويضها سريعا خلال عام من عمر حكومة الثورة لو إن اقتصاديات عام الثورة لم يتم نهبها كما سيتضح لاحقا .

على صعيد خسائر الناتج المحلي الإجمالي يقدرها احد الاقتصاديين بنسبة 28 ٪ مقارنة مع عام 2010.م. وتعني تلك النسبة تراجع حجم الناتج وانكماشه العائد إلى إعاقة النمو من جهة ، ودك البنية التحتية والعقارية من جهة أخرى وقطع الخدمات العامة ثالثا وذلك انكماش كبير بحسب المصدر ، يصل حجمه إلى 8.4 مليار دولار ، من أصل حجم الناتج المحلي لعام 2010. البالغ 30 مليار دولار . وهو تقدير أولي يحتمل الخطأ والتصويب .ونعتقد انه يفتقر إلى الدقة الحسابية والأرقام الفعلية الإحصائية. وهنالك من يقدر الخسائر الإنتاجية بين (4) و (5) مليار دولار. وذلك بخلاف الإضرار التي لحقت بالبنية التحتية وقطاع الإنشاءات والعقار والعمال والتي لم يجر بعد حصرها وتصنيفها . وكان من الممكن تلافي هذه الخسائر لولا تعنت السلطة وإصرارها على قهر الشعب .كما أن قيمة تكلفة هذه الخسائر قد توفرت خلال عام الثورة كما سيأتي لاحقا .

وفي سياق السيولة والعرض النقدي ، فان الاحتياطي من العملات الأجنبية لم يتأثر كثيرا قياسا بالعام الذي قبله . إذ انخفض هذا العنصر من 5.941 مليون دولار عام 2010 م إلى 4.531 مليون بفارق مقداره 1.410. مليون وبنسبة انخفاض تناهز 26 ٪.ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى استخدام المبلغ في تمويل شراء جزء من المشتقات النفطية ، ودفع فاتورة استيراد المواد الغذائية ويبدو أن قيمة بيع النفط والغاز للفترة منذ انطلاق الأحداث لم تورد أو تضاف إلى حساب البنك المركزي وربما جرى استخدامها خارج نطاق الحسابات القومية . إذ هي لم تظهر مضافة إلى رصيد ذلك الاحتياطي المنهك القوى .

ورغم أحداث الثورة والصراع الدائر ، لم يتأثر الجهاز المصرفي . واظهر حالة طبيعية مستقرة تنم عن حالة من التماسك والاتساق النقدي . إذ ارتفعت أصول البنك المركزي بنحو 23 مليار ريال عن عام 2010. مرتفعا إلى 1.868 مليون عام 2011 بنسبة 1.2 ٪ وهو مؤشر يدل - ظاهرا على الأقل ومن غير تحليل أعمق - على حالة من الانضباط المالي والنقدي، مرجحا بالتضخم النقدي بهبوط سعر تبادل الريال مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

وبالمقابل تظهر أرقام العرض النقدي للفترة نفسها ارتفاعا طفيفا يناهز ملياري ريال مرتفعا من 2.266 مليون ريال إلى 2.268 مليون ريال .وهي زيادة لا تعكس قيمة الموارد العائدة من مبيعات النفط والغاز وربما القروض والهبات النقدية والعينية التي حصلت عليها اليمن خلال عام الثورة .مثل المساعدات العينية والنقدية التي حصلت عليها من دول الخليج . ويعني ذلك أن تلك الموارد قد تم حجز تدفقها النقدي خارج نطاق الجهاز المصرفي .وجرى استخدامها خارج مخصصات الموازنة العامة .

أما على نطاق السيولة النقدية ، وعلى سياق متصل بالناتج المحلي ومدى صلته بالسيولة النقدية ووسائل الدفع ، فقد شهد العنصران علاقات تضاد وتنافر متعاكسة بين نمو الأول ونمو الثاني. .فقد جرى ضخ سيولة نقدية هائلة مخيفة إلى الأسواق، وذلك بمتوسط نمو سنوي للفترة 2...2.1-. بلغ 12.3 ٪ في حين نما الناتج لنفس الفترة بمعدل وسطي بلغ 4.8 ٪ . وذلك بفارق يناهز 7.5 ٪ . وتنم الزيادة في السيولة النقدية عادة عن درجة عالية من إتباع سياسات التوسع النقدي المطلق ، وممارسة سلوك وفكر الخفة والميوعة والانزلاق للسياسة النقدية والمالية ، التي أفضت إلى إغراق الاقتصاد بكمية نقد ضخمة هائلة ، وإتخام الأسواق بكميات نوت ورقية تضخمية عبر سياسة إصدار نقدي ورقي مكشوف ، ومديونية ضخمة بحيث صارت تشكل عملاقا نقديا ضخما يصارع قزما صغير الحجم من السلع والخدمات المعروضة . حتى باتت مثل هذه الكتلة النقدية الضخمة الهائجة ، تعصف بالاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي ، وتشوه التنمية ، وترفع معدلات التضخم بنفس فارق العلاقة بين الطرفين من جهة ، وتلتهم ثانيا هامش القيمة الشرائية والتبادلية المتبقية للريال .كما أنها ما انفكت تغدق فقرا على فقر وبؤسا على انحطاط، وتستمر عاتية الحركة تعيد توزيع الثروة والدخول لصالح الفئات المثرية والطفيليين والفاسدين ، وتزرع مزيدا من الفقر والبطالة والتطرف متعدد الألوان . ويعكس ذلك الضخ النقدي الهائل هزال وضحالة وعقم السياسات المالية والنقدية . وذلك أمر كارثي خطير يستدعي الوقوف والمساءلة والمحاسبة ومن ثمة إعادة تقويم سياسات وعمل وسلطة وصلاحيات وكفاءة السلطتين النقدية والمالية .

اللافت للنظر هنا أن السيولة النقدية المتداولة (البنك نوت) قد ارتفعت من 547مليار ريال عام 2010. إلى 815 ملياراً خلال الأشهر الثمانية من عام 2011 بفارق يصل إلى 268مليار، وبمعدل تضاعف مرة ونصف ، ويؤكد ذلك الارتفاع المتضاعف للسيولة مدى الإفراط النقدي الذي يجتاح شرايين الاقتصاد ويعصف باستقراره، ويبدد فرص نموه . وهو إعصار يجتاح قنوات التبادل والتوزيع ، والاستهلاك ، يتمم الإجهاز على قيمة العملة الوطنية ، ويقض امن وعافية واستقرار وتماسك المجتمع .

المثير للقلق هنا والمنافي للسياسات الاقتصادية ارتفاع حجم الإفراط النقدي إلى الناتج المحلي من 48.2٪ عام 2010. إلى 89.3 ٪ نهاية أغسطس من عام 2011 . ومن مدركات السياسة الاقتصادية النقدية أن يسمح بعلاقة زيادة السيولة النقدية السنوية بمقدار يضاهي ويماثل معدل النمو الاقتصادي . وأي زيادة تنداح أكثر عن ذلك المعدل ستهب عاصفة تضخمية كاسحة تعصف بالموازين الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية ، كما تعمل على عضد وتعميق وتوسيع دوائر الفقر المدقع والملق الاجتماعي وتضيف إلى البطالة والاضطراب الاجتماعي والسياسي زخما حادا .

المفارقة المدهشة المزعجة في آن واحد ، تتمثل في درجة علاقة التناقض والتضاد القائمة بين درجة الإفراط النقدي المتضاعف مرة ونصف مرة وبين حالة انكماش الاقتصاد بنسبة 28 ٪ . في حين كان من منطلق الفرض المنطقي الاقتصادي أن تعمل زيادة الكتلة النقدية على رفع معدل النمو الاقتصادي السنوي ، وليس بعكس الحالة بسقوط الاقتصاد في دائرة الانكماش . وذلك أمر غريب عجيب لا يستقيم اقتصاديا ، وليس له صلة بالقانون الاقتصادي العام ، بقدر ما يفضح فقه الفساد السائد في جهاز الدولة العفن الفاشل ومدى عقم السياستين النقدية والمالية والتنموية .

وعلى أي حال فان الراجح أن مقدار الخسائر غير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد تقدر بين (4) و (5) مليارات دولارًكما سلف القول . وهي تعادل نسبة 17٪ بينما حجم الموارد التي تدفقت على البلد خلال عام الثورة قد بلغت 15.246مليون دولار .قادرة على تمويل كلفة مثل هذه الخسائر والإضرار بثلاثة إضعاف . ونتابع هنا مصدر تلك الأرقام من خلال الوقائع التالية .

ما برحت الضرائب تشكل نسبة 30. ٪ من هيكل الموارد العامة (تعادل 36. مليار) ونحو 7.5 ٪ من هيكل الناتج المحلي الإجمالي . في حين تقدر مصادر انخفاض عوائد الضريبة العامة نهاية عام 2011 بنسبة 6. ٪ (36. 6-.٪ = مليار 26.) بصافي حصيلة متوقعة الوصل والتحصيل تبلغ 1.. مليار ريال .(تعادل 416 مليون دولار) هذا وتقدر فائض الزيادة من عوائد النفط فقط ارتفاعا بنسبة 6. ٪ صاعدة من 2.4 إلى 4.8مليار دولار . كما أن مبيعات المشتقات النفطية قد ارتفعت بنسبة 22. ٪ من 2.4 مليار دولار إلى 5.28 . إضافة إلى تجميد مخصصات الاستثمار البالغ حجمها 36. مليار ريال، بحيث تعد بحكم الفائض (تعادل 1.5 مليار دولار) . علاوة على قيمة المعونات العينية والنقدية من دول الخليج، التي تقدر بنحو 1.5 مليار دولار هذا إلى جانب حصيلة ما آستدانته الحكومة من الجهاز المصرفي البالغ 227مليار ريال بما يعادل (1..3مليار دولار) في حين أن عجز الموازنة قد بلغ بالدولار 72. مليون .قد جرى تمويله عبر الإصدار النقدي المكشوف . وينبغي إضافته إلى جملة الموارد المحصورة آنفا .

إذن تشكل جملة هذه البنود المختلفة مبلغ 15.246 مليون دولار . بينما قدرت موازنة عام 2011 بنحو 7.1 مليار دولار .هذا وتدعي مصادر رسمية أن عجز الموازنة للفترة ذاتها مبلغ 7.8 مليون دولار. وبإضافة حجم العجز المعلن إلى جملة الموارد المشار إليها آنفا ، تكون الحكومة قد صرفت فعلا خلال عام الثورة مبلغ 15.246 مليون دولار، وذلك بفارق فائض مالي يفوق مخصصات الموازنة العامة للفترة، بمبلغ 8.146 مليار دولار . وهو فارق يماثل مرة ونحو عشرين اعتماد الموازنة .

إذن يتضح جليا أن الثورة لم تؤثر على موارد المالية العامة بل زادتها مضاعفة ، بل ما حدث هو أن السلطة السياسية قد استغلت ظرف الثورة لتضاعف من مواردها المالية المحلية والخارجية وتحرم الشعب من خدمات الكهرباء والوقود ، لتعود وتستخدم جل الموارد في تمويل نفقات وصفقات عنف مشبوهة غير اقتصادية غير اجتماعية غير ضرورية ، غير معلومة وجهاتها على وجه اليقين. ومن ذلك تمويل نفقات القوة والعنف المفرطين ضد شباب ساحات الحرية والثورة الأمر الذي تسبب في تدمير مساحات من البنية التحتية ومن الثروة العقارية .كما أنها تسببت في عوق انسياب حركة الاستيراد والتصدير .

صفوة القول إذن أن الخسائر الاقتصادية متواضعة ولا تزيد في أقصى مداها وحجمها على 5 مليارات أي نسبة 17 ٪ من حجم الناتج.ولا تشكل غير نسبة 72 ٪ من موازنة عام 2011 / في حين أن الموارد المتدفقة على خزينة الدولة بلغت 15.246مليون دولار تشكل نسبة 214.14 ٪ بحيث تكفي لتغطية تمويل نفقات موازنة العام المنصرم (5.6 مليار دولار. بعد خصم نفقات الاستثمار 1.5 مليار) ، وكذلك تمويل نفقات خسائر الحرب في اعلى توقعاتها (8 مليار + 5.6 = 13.6) ليفيض عن ذلك مبلغ 1.646مليون دولار . وهي موارد مالية اقتصادية مهدورة ومنهوبة تذكرنا بنهب 11 مليار دولار أهدرت كاعتمادات إضافية .

a.saeedaldohi@gmail.com

الانتخابات الرئاسية .. محطة مفصلية

عيبان الكوكباني

أيام معدودة فقط هي التي تفصلنا عن الأنتخابات الرئاسية المبكرة لمرشح التوافق الوطني المناضل المشير عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية.. هذه الانتخابات التي دون شك تظل أملاً كبيراً يراود أبناء شعبنا اليمني بكافة الوان الطيف السياسي وشرائح المجتمع المختلفة للسير على درب بناء الدولة اليمنيةالحديثة وترسيخ دعائم الأمن والأستقرار والرخاء.. هذه الانتخابات التي تمثل محطة تاريخية مفصلية نحو فاتحة العبور بالوطن إلى مرافئ الأمان بعد محنة كادت أن تأكل الأخضر واليابس وتهدم كل جميل في هذا الوطن الجميل، لولا عناية الله سبحانه وتعالى وجهود الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة والأصدقاء في المجتمع الدولي المحبين لأمن واستقرار ونماء اليمن وإبعاده عن الانزلاق إلى هاوية الخطر أو الدخول في أتون حرب أهلية طاحنة.. والأبرز في تجاوز تلك المحنة والوصول إلى مخرج سلمي لها وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية المبكرة كان الدور الوطني البارز لكل المخلصين والشرفاء من أبناء الوطن وفي مقدمتهم المناضل الوطني الوحدوي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي تخلى عن حقه الدستوري طواعية وقدم العديد من التنازلات حرصاً منه على أمن واستقرار اليمن وحفاظاً وحقناً للدماء اليمنية والحفاظ على المنجزات التنموية التي تحققت للوطن خلال اكثر من ثلاثة عقود .. وتجلى حرصه في دعوته مؤخراً عبر اكثر من وسيلة إعلامية إلى رص الصفوف وتوظيف الامكانات والجهود والعمل بصدق وإخلاص مع رئيس الجمهورية المنتخب لتجاوز المحنة التي مر بها الوطن وتنفيذ مضامين المبادرة الخليجية والآلية التنفذية المزمنة لها وكذا دعوته كافة أبناء الشعب أحزاباً وهيئات ومؤسسات وافراداً للتوجه إلى صناديق الاقتراع يوم الـ21 من فبراير الجاري لإنجاح الانتخابات والالتفاف حول مرشحها الرئاسي التوافقي أخيه المناضل المشير عبدربه منصور هادي.

إن الأنتخابات الرئاسية المبكرة تؤكد للعالم صوابية الحكمة اليمانية وقدرتها على الخروج من عنق الزجاجة والإنتصار لحكمتها في أحلك الظروف .. لنخرج منها بروح متجددة وبوهج متجدد لايؤمن إلا بأن رهانها على المستقبل ينتصر دائماً لإنها زاخرة بشعب عظيم قبل ثروتها الإقتصادية المتنوعة التي تحتاج اليوم إلى العون للنهوض بها .. هذا الشعب.. هذا الكنز العظيم.. هو مدعو اليوم واكثر من أي وقت مضى إلى نبذ أية محاولات لخلق أو زرع الفتنة والشتات .. وإلى التوحد وانجاح الانتخابات الرئاسية بانتخاب المرشح التوافقي المناضل المشير عبدربه منصور هادي.

وإذا كانت الانتخابات الرئاسية يوم الـ21 من فبراير تمثل علامة فارقة في التاريخ السياسي اليمني المعاصر، فذلك إنما لإنها سوف تؤسس لمرحلة جديدة مأمول عليها إزالة كل شوائب الماضي التي علقت بجسد الدولة وفي صدارتها محاربة الفساد والحد من الفقر والبطالة وإستعادة الخدمات الاساسية للناس في البلد كالكهرباء والمياة وتثبيت أسعار المواد الغذائية الاساسية والضروية لحياة المواطنين وإعادة الأمن والاستقرار وارساء مفاهيم المواطنة المتساوية وإسس العدالة والقضاء والعادل حتى وإن كانت تلك من صلب مهام الحكومة .. لكن ليس هناك شيء ملموس حتى اليوم من كل ذلك في اداء حكومة الوفاق الوطني لذلك نقول أن الأمل يتجدد في مابعد الانتخابات الرئاسية وانتخاب الرئيس التوافقي المشير عبدربه منصور هادي الذي تتوجه إليه أنظار كافة فئات المجتمع المدني بعيون ترنو إلى مستقبل أفضل وجميل وقلوب تنبض بروح الحب الذي لاحدود له لهذا الوطن المعطاء.

التفكير بمنع الاستحقاق الديمقراطي.. هل سيحول الحراك السلمي إلى قمعي..؟!

علي الذرحاني

لا نظن أن العقلاء في الحراك السلمي ومناضلي القضية الجنوبية سيسمحو ن للطا ئشين والمتهورين بتشويه صورة الحراك السلمي أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي من خلال قيام بعض عناصر أجنحة أو أطياف أو فصائل هذا الحراك بمنع الناس من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية ومصادرة حقهم في ممارسة الديمقراطية بحجة أن هذه الممارسة ضياع للقضية الجنوبية واعتراف ضمني بحكومة الوفاق في ظل وحدة لا يرغبون فيها خاصة وأن بعض تلك الأجنحة الحراكية تناضل من أجل الانفصال وفك الارتباط. فقد شاهدنا حادث الشاب الذي فجر نفسه في الدائرة الانتخابية (21) بمعهد جميل غانم وكذلك حدث انفجار في دائرة أخرى في المنصورة واتهم فيها الحراك وسمعنا بعض الحراكيين الانفعاليين يتوعدون من سيذهب للإدلاء بصوته في الانتخابات فإن قيمته ستكون "رصاصة" فقط!! هذه التصريحات والسلوكيات لا تبشر بخير بل تنذر بشر خاصة بعد الصدامات التي حدثت بين شباب الإصلاح وشباب الحراك في المعلا وكريتر وكادت أن تتحول إلى كارثة في مدينة حضارية مثل ثغر اليمن الباسم الذي كاد أن يصبح باكياً بل حزيناً وهو يشاهد زهوره تتناحر وتتصارع بل وتتقاتل ويسفك البعض دم الآخر لمجرد الاختلاف في وجهات النظر وبسبب التعصب الأعمى لجماعته أو لحزبه أو لفصيله.. فهل يدرك قادة الحراك السلمي هذا الأمر؟ وهل هم على علم بذلك فيسارعون لتدارك مثل هذا التصرف قبل أن يستفحل أمره فيخرج من بين أيديهم وعندها تضيع قضيتهم العادلة ويصبح الحراك في نظر العالم جزءاً من الإرهاب وصورة من صور القمع والاستبداد والتسلط والجبروت بعد أن كان حراكاً سلمياً هادئاً يناضل من أجل قضية عادلة منذ 2007 وقبل حدوث ما يسمى بـ "الربيع العربي" بمراحل.

ألا يعلم الشباب المتهور من الحراك أنهم لو قاموا بمنع الناس فيه من الإدلاء بأصواتهم وممارسة حقهم الديمقراطي فإن صورتهم في المستقبل ستكون كالتالي: أشخاص يكرهون الديمقراطية والحق والعدالة وينتهجون الاستبداد والقمع والتسلط في الوقت الذي يناضلون من أجل استعادة الحقوق والحريات بل وينادون بالاستقلال السلمي ويريدون العالم أن يقف إلى جانب قضيتهم العادلة..!!

فهل يدركون هذه المفارقة العجيبة في سلوكهم ويقلعون عنها أو يتراجعون إلى الوراء لمحاسبة أنفسهم. والعاقل من اتهم نفسه قبل اتهامه للآخرين!!

صنعاء عاصمة القمامة العربية

يحيى السدمي

ما أجملها وما أروعها وقد تزينت شوارعها بأكياس القمامة من كل نوع ولون ومن كل ما بقي من موائد عامرة لتستقبل عيد الحب ذلك الاستقبال العظيم والزاخر بمهرجانات الذباب والناموس والقطط الجائعة والكلاب الضالة في منظر يعبر عن أن اليمنيين قد تجاوزوا فعلا الأزمة السياسية وأن هناك حكومة وفاق تساوى فيها الجميع أمام العدالة الغذائية، فامتلأت شوارع صنعاء الفقيرة بشوارعها الغنية بما لذ وطاب من فضلات وجبات شعبية ورسمية واحتفالات كرنفالية للقمامة الوطنية لتكون صنعاء " عاصمة للقمامة العربية "..

ذلك الاستقبال الحافل المتنوع، جذب إليه بعض مدمني القات فرأيت أحدهم آخر الليل في شارع تونس وقد اتكأ على حجر في ديوان قمامة " ليخزن ".. ومن يدري أية أفكار خرج بها وأية مشاريع لتحسين صورة المدن اليمنية واستلهام فكرة زبالية لنقل القمامة سلميا إلى خارج العاصمة بدون سقوط قتلى أو جرحى وقصف متبادل وإقامة نقاط تفتيش ونصب براميل وبدون تصريحات سياسية نارية من هذا الطرف أو ذاك.

منظر العاصمة ذاك كان يحتاج إلى رسام فنان لينقل لدول الخليج والاتحاد الأوروبي والعالم كله كيف أن اليمنيين أصحاب حكمة، فما إن تشتد أزماتهم وخلافاتهم و تتراكم مشاكلهم وديونهم وقمامتهم حتى يجنحوا للسلم ويستجيبوا لصوت العقل ويقبلوا بالمبادرات، وهو ما يعني أننا الآن بحاجة إلى مبادرة أخرى ولو من الصومال الشقيق أو من أية دولة لنقل " قمامتنا " ومخلفاتنا من شوارع العاصمة بالطرق السلمية وإزالة المظاهر المزبلة ببنود واضحة ونصوص ملزمة لكافة الأطراف وبدون أن تسال قطرة دم واحدة إلى مكان، بل إلى متحف نحتفظ فيه بذلك " الروث التاريخي " وجعله مزارا للسياح والخبراء والمهتمين.

لقد اتصل بي أحد الأصدقاء من خارج اليمن قبل يومين يقول " كنت أعتقد أن سكان صنعاء سيخرجون للتظاهر على ما آلت إليه مدينتهم بسكانها من أمراض فقد تعودنا على المرض والجوع وانقطاع الكهرباء والماء لأكثر من عام بل ما يخجلنا هو موقفنا من أولئك الأوروبيين وكل الأجانب والعرب الذين يتوافدون على صنعاء هذه الأيام لمتابعة ومراقبة الانتخابات الرئاسية فقد كان يفترض فينا أن ننبههم قبل وصولهم بأنهم سيزورون منطقة موبوءة أشبه بمنطقة انفجار مفاعل تشرنوبل حتى يأخذوا احتياطاتهم ويحضروا معهم طائرات هيلوكوبتر لتجنب المرور في شوارع العاصمة وأخرى للإخلاء الطبي إذا ما أصيب أحدهم بوباء.

وسيتظاهر غيرهم من الشباب، وكنت أعتقد أن في بلدكم مسؤولين لن يرضوا بذلك الوضع وتحول صنعاء إلى أكبر برميل قمامة في العالم ولو كانت هذه المشكلة في بلدان أخرى لسقطت فيها حكومات وبرلمانات، وكنت أعتقد أن لديكم مهتمين بالبيئة،وكنت أعتقد .... " فصرخت فيه " كفى ، يا أخي هذه القضية ليست قضية ملحة فلدينا مسؤولون وما أكثرهم لكن لديهم مستلزمات وقاية وفي بيوتهم كمامات تكفيهم لعشر سنوات قادمة وأسرهم وأطفالهم إذا ما ازداد الوضع سوءا سيخرجون خارج البلاد مع أول طائرة، أما الأحزاب فلدينا حزب يهمه هذا الموضوع والمؤتمر والمشترك ليست هذه قضيتهما ولن تكون لأنه لاعلاقة لها بالسياسة ولا بالسياحة، والمهتمون بالبيئة لدينا خبراء في " البيعة" والثوم والبصل والجراد، ثانيا ليست المرة الأولى التي نرى فيها هذا الوضع المزري وما يخجلنا فعلا ويحرجنا هو ليس ما سيلحق للوطن ..

ثم تساءل هذا الصديق عن الحل؟ فقلت الحل أن تشكل لجنة بإشراف دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي لإنهاء هذه المشكلة وإزالة المظاهر المقمقمة من صنعاء وأن يكون هناك جدول زمني ملزم لجميع الأطراف بالتنفيذ .. ويا حبذا لو كان السيد بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة حاضرا حتى يكون له شرف توقيع اتفاق نقل القمامة سلميا إلى مكب الأزرقين أو الأسودين, حتى نقول للعالم هانحن قد حققنا انجازا آخر للوطن ..